

كتاب دراسات

2011

كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي لحقوق والسياسات

العدد الرابع



كتاب دراسات، 2011
العدد الرابع
كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات

رئيس التحرير: د. يوسف تيسير جبارين
مدير التحرير: مهند مصطفى

الهيئة الأكاديمية الاستشارية:
بروفيسور محمد أمارة، بروفيسور خولة أبو بكر، د. خالد غنايم، د. هالة اسبنيولي،
د. أيمن إغبارية، د. نهاية داوود، د. ماري توتري، د. رفيق حاج

تحرير لغوي: مرزوق الحلبي
تصميم: وائل واكيم

تشرين الثاني / نوفمبر 2011
© جميع الحقوق محفوظة
ISBN 978-965-91263-7-8

دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات
ص. ب. 3190، الناصرة 16131
هاتف 04/6083333
فاكس 04/6083366
www.dirasat-aclp.org
dirasat.aclp@gmail.com

المحتويات

6	د. يوسف جبارين	عن الأرض والمسكن، والعدالة الاجتماعية الجوهرية
10	حاوره مهند مصطفى	مقابلة مع، البروفيسور أورن يفتاحئيل:
دراسات		
18		القرى العربية في النقب بين سياسات الدولة التمييزية والنضال من أجل الاعتراف المحامية راوية أبو ربيعة
27	د. رنا زهر	سياسات تربوية تحت المجهر: منهاج اللغة الانجليزية
33	سناء أبو صالح	الأبعاد الحضارية في إشكال تعلم اللغة الانجليزية في المدارس العربية
40		مذكرة موقف - «دراسات»: تحديات واقتراحات عمل سياساتية من أجل دمج حقيقي للعرب في مؤسسات التعليم العالي
ملف العدد / تأهيل المعلمين العرب		
51	د. نضال هريش و د. ديانا دعبول	مفهوم المرشد التربوي في تأهيل المعلمين العرب
62	د. روني راينجولد و د. إيلانة باول	إعداد معلمين منفصل للطلاب العرب في كليات أكاديمية رسمية لإعداد المعلمين: أساس لحوار متعدد الثقافات
71	د. كيتي وتد - خوري	تقييم مرحلة التأهيل من وجهة نظر المعلمين الجدد
83	د. أورلي سيلع و د. نير رسيبي	الكلية العبرية لإعداد المعلمين كأتون صهر للاستقامة الأكاديمية للتعليم العربي في إسرائيل
92	د. ربي دعاس - عثمان	تأهيل المعلم العربي للتربية الخاصة: وجهة نظر بديلة
مقالات		
105	د. حبيب بولس	مسيرة الإنتاج الأدبي المحلي وواقع القراءة
113	شيخة حليوى	تأملات في واقع اللغة العربية في المدن الساحلية
117	المحامي علي حيدر	الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة
مراجعة كتاب		
123	د. عبدالرحمن مرعي	قراءة في كتاب: اللغة العربية في إسرائيل- سياقات وتحديات للبروفيسور محمد أمارة
127		نشاطات ومشاركات

عن الأرض والمسكن، والعدالة الاجتماعية الجوهرية

د. يوسف جبارين

مدير عام «دراسات»، المركز العربي للحقوق والسياسات، ومحاضر في كلية الحقوق في جامعة حيفا

هذه البلاد الأصليين. حقيقة كون الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أهل البلاد الأصليين، تُفترض أن تكون علاقتها العضوية بوطنها (وجدانيا، وطنيا، دينيا وثقافيا) مرتبطة ارتباطا وثيقا بأي خطاب حقوقي حول قضية المساواة للفلسطينيين في إسرائيل. وبالتالي، فإن أصلاية الأقلية الفلسطينية وكونها الجزء المتبقي من الأغلبية تشكل جزءاً لا يتجزأ من كفاحها الحقوقي في إسرائيل، ولها في وطنها خاصيات حقوقية في قضايا الأرض بالذات مستمدة من علاقتها العضوية بوطنها ومن حقها التاريخي في هذا الوطن.

وعلى أساس هذه النظرة الحقوقية الأشمل، فإن مبدأ المساواة بمفهومه التقليدي، لا يستوفي الجوانب الحقوقية المتعلقة بوضعية الأقلية الفلسطينية كافة، وخصوصية قضايا الأرض لديها، كما أن مبدأ العدالة التوزيعية في تخصيص الموارد العامة المتعلقة بالأرض والإسكان، وما يقتضيه من وجوب حصول المواطنين العرب على قرابة العشرين بالمائة من هذه الموارد، لن يوفر الإجابة الشافية هنا. حتى أن الخطاب المتعلق بسياسة «سد الاحتياجات» للبلدات العربية في مجال الأرض والسكن هو في العادة مقصور على الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية (وهي مهمة بحد ذاتها) دون التطرق للبعد التاريخي - الجماعي الأوسع والأسبق.

إن الخطاب الحقوقي حول قضايا الأرض يجب أن يعتمد مبدأ العدالة التصحيحية، ذا البعد التاريخي، بحيث يستلزم هذا المبدأ مواجهة سياسة سلب الأرض والمسكن التي انتهجتها

الأرض والتعليم محورا هذا الكتاب، شغلا مجتمعنا بهيئاته وقياداته على مدار عقود. الأرض، لكونها الحيز الذي نعيش عليه ونتطلع إلى البقاء والتطور والنمو الطبيعي في تخومه، وكونها المكان الذي يشدنا إلى الزمان - التاريخ والذاكرة الجمعية وأهم المكونات الوجودية بالنسبة لمجموعة قومية أصلاية. والتعليم، لأنه ذاك المورد العملي والهويّتي الهام الذي يُتيح لنا، جماعةً وأفراداً، إمكانية للحراك والاختيار ومواصلة إنتاج الذات/الهوية والمعرفة.

لقد عادت قضية الأرض هذا العام بقوة من خلال ما شهدناه من مخططات رامية لتشريد أهلنا في النقب، على غرار ما حصل لقرية العراقيب التي هدمت مرارا وتكرارا، واقتل أهلها من حيزهم التاريخي. ويبدو أنها مجرد مقدمة لما قد تشهده المرحلة المقبلة في ظل قرارات حكومية وسياسات رسمية تستهدف الأهل في النقب. وفي ضوء هذا التحدي المائل أمامنا بقوة، لا بد من التوكيد على موقفنا الجماعي من قضايا الأرض والمسكن. وهو أمر نعتقده هام، أيضا، في ضوء احتمالات استئناف موجة الاحتجاج الاجتماعية التي اجتاحت البلاد الصيف الأخير، وضرورة أن تحمل على متنها قضايا مجتمعنا على ملفاتها كافة لا سيما الأرض والمسكن.

إن أي خطاب اجتماعي أو حقوقي حول قضايا الأرض والمسكن المتعلقة بالأقلية الفلسطينية في البلاد يجب أن يجمع في آن واحد، بشكل جدلي، الحقيقتين الكامنتين في واقع هذه الأقلية: كونها أقلية قومية مضطهدة، وكونها البقية المتبقية من أهل

• رغم أن «مجلس أراضي إسرائيل» هو الجسم الذي يحدّد السياسات الإسرائيلية الرسمية العامة في مجال الأراضي والتخطيط، إلا أن نصف أعضاء هذا المجلس كان طوال عشرات السنين من ممثلي «الكيرن كيمت» التي تنتهج تمييزاً رسمياً ضد المواطنين العرب، علماً أن «الكيرن كيمت» تسيطر على 13% من الأراضي في البلاد. وهكذا، فإن غالبية أعضاء الجسم الأهم في إسرائيل في موضوع الأراضي يعملون، علناً، بشكل تمييزي هذه الأقلية العربية.

وللحقيقة، فإن مجال الأرض والمسكن هو أبرز المجالات التي يتضمن القانون الإسرائيلي فيها تمييزاً واضحاً، على أساس قومي، ضد الأقلية العربية بحيث يعطي القانون الرسمي مكانة خاصة للمؤسسات القومية اليهودية موفراً الغطاء القانوني اللازم لعمل هذه المؤسسات في الحيز العام في الدولة. ويأتي هذا التمييز المقونن في ظل غياب حماية دستورية لمبدأ المساواة، وغياب حماية قانونية للحقوق الاجتماعية بشكل عام، وللحق في الأرض والمسكن بشكل خاص. وتبرز في هذا السياق المكانة المميزة للوكالة اليهودية التي يحددها قانون "مكانة الهستدروت الصهيونية والعالمية والوكالة اليهودية" من العام 1952، والمكانة الخاصة لـ"الكيرن كيمت" التي يحددها قانون "الكيرن كيمت" من العام 1953. وتتضمن وظيفة هذه المؤسسات أدواراً وصلاحيات ذات طابع حكومي صرف، بما في ذلك إقامة التجمعات السكنية الجديدة وتطوير البنى التحتية. وهكذا، لا يوفر القانون الإسرائيلي مؤسسات مدنية تعمل لصالح جميع المواطنين في مجال الأرض والمسكن، ولا يعترف بمؤسسات قومية عربية لتوازي عمل تلك اليهودية.

لا يمكن الحديث، إذاً، عن عدالة حقيقية للجمهير الفلسطينية في إسرائيل في قضايا الأرض والمسكن دون التشديد على الحقوق التاريخية والقومية لهذه الجماهير. هذه هي الجروح المفتوحة في جسدنا كمجتمع أصلاي وكأفراد. وفي هذا السياق الأوسع أشير إلى خمس قضايا رئيسية هي في صميم الخطاب الحقوقي المتعلق بحقوقنا التاريخية:

أولاً، قضية المهجرين الفلسطينيين من مواطني الدولة، المهجرين في وطنهم (الحاضرون الغائبون) الذين يشكلون ما تقارب نسبه ربع المواطنين الفلسطينيين في البلاد. وتشكل قضية عودة المهجرين إلى بلداتهم الأصلية (مثل إقرث وبرعم والغابسية واللجون) محورياً مركزياً في حقوقهم التاريخية. ثانياً، قضية ملكية الأراضي والأماكن الخاصة بالوقف الإسلامي، والتي استولت عليها السلطات الإسرائيلية ومصادرة حق أبناء الأقلية العربية في إدارة شؤونها. تشمل الحقوق الجماعية هنا،

الحكومات الإسرائيلية ضد مواطنيها الفلسطينيين منذ قيام الدولة. على الخطاب الحقوقي الأوسع للأقلية الفلسطينية أن يتضمن إلى جانب حقنا بالمساواة، المطلب الحقوقي بالاعتراف بحقوقنا التاريخية الجماعية من خلال المطالبة بالإقرار بالظلم التاريخي ضد الأقلية الفلسطينية، كجزء من الشعب الفلسطيني، وبالعامل على إنهاء هذا الظلم ومعالجة مفاعيله المستمرة حتى يومنا هذا. إن الحقائق الدامغة في مجال الأرض والمسكن، بحد ذاتها، تقول الكثير:

• منذ قيام الدولة عام 1948، صادرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أكثر من نصف الأراضي التي تبقت للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، في حين أن عدد هؤلاء المواطنين تضاعف، حتى اليوم، ثمان مرات.

• يملك الفلسطينيون في إسرائيل اليوم ما نسبته 3,5% فقط من الأراضي (ثلاث ونصفاً بالمائة) في إسرائيل رغم أن نسبتهم تصل إلى ما يقارب خمس السكان. أما من ناحية مناطق النفوذ، فإن مناطق نفوذ البلديات العربية في إسرائيل تشكل مجتمعة ما نسبته 2.5% (اثنان ونصف بالمائة) فقط من مساحة البلاد.

• لا يستطيع المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل الحصول على حقوق أو الاستفادة من حوالي 80% من أراضي الدولة، وذلك بسبب سياسات التمييز والإقصاء ضدهم، في القانون الرسمي وفي الممارسة.

• منذ قيام الدولة، لم تسمح الحكومات الإسرائيلية بإقامة أية بلدة عربية جديدة. لا بل أن عشرات البلديات العربية القائمة قبل قيام الدولة لم تحصل على اعتراف حكومي رسمي بوجودها، ويهددها خطر الهدم والترحيل. بالمقابل، بادرت الحكومة لإقامة المئات من البلديات الجديدة في المناطق اليهودية (أو التي أصبحت يهودية).

• في الوقت الذي مارست فيه الحكومات الإسرائيلية سياسات سلب الأراضي العربية فإن الصلاحيات القانونية الرسمية الخاصة بإقامة وتطوير بلدات جديدة تم إيداعها بأيدي «المؤسسات القومية اليهودية» ضمن اتفاقيات خاصة بين الدولة وهذه المؤسسات، وذلك رغم أن هذه المؤسسات تعمل، جهاراً، لخدمة اليهود فقط.



تحرير الوقف الإسلامي من السيطرة الخارجية ونقل صلاحيات إدارة هذا الوقف والعناية به إلى هيئات عربية منتخبة تمثل المصلحة الوطنية والدينية الحقيقية.

ثالثاً، قضية أراضي المواطنين العرب في النقب وضمان ملكيتهم لها حيث ترفض الحكومات الإسرائيلية الإقرار بهذه الملكية، وذلك إضافة إلى عشرات القرى غير المعترف بها التي يشكل سكانها ما تقارب نسبته عُشر المواطنين العرب 10% يحرمون من أبسط الخدمات العامة والظروف الإنسانية.

رابعاً، قضية الأراضي التي صودرت من أصحابها العرب الفلسطينيين، وخاصة في العقود الأولى لقيام الدولة، ظلما وإجحافا، بحيث فقد العرب ما شكل لهم العمود الفقري لوجودهم، من مصدر رزق، أحيانا، وفرص حيوية للبناء والتطوير، أحيانا أخرى، وأصبحت البلدان العربية (المتبقية بعد عام 1948) شبه جيتوات مخنوقة (اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا) من كل جانب.

خامساً، الحقوق الجماعية الخاصة بأهلنا في المدن الساحلية كاللد والرملة وحيفا ويافا وعكا. ترتبط هذه الحقوق بالأرض والأماكن العربية التي تواصل السلطات الإسرائيلية المركزية والمحلية نهبا، وذلك في إطار المخطط المنهجي الرامي إلى محاصرة الوجود العربي في هذه المدن والمس بمعالها التاريخية والحضارية.

يقينا أن التحدي الحقوقي أماننا يكمن في صياغة خطاب حقوقي يتجاوز معوقات القانون والقضاء الإسرائيليين. خطاب حقوقي تحرري، يستمد حضوره ليس من الشرعية الإسرائيلية فحسب، بل من القيم والأخلاقيات الإنسانية العالمية. خطاب حقوقي يقوم على المساواة الشراكية المتكافئة لجماهيرنا، أفرادا وجماعة.

لا بد من التأكيد أن مطلب الساعة نحو تحقيق أمنياتنا الوطنية هو حركة حقوق إنسان جماهيرية تحررية، في صلبها النضال الجماهيري الموحد والمقرون باستراتيجيات مدروسة لإحداث التغيير المطلوب. نحن بحاجة إلى حركة حقوق إنسان تستقطب أوسع قطاعات شعبنا، وخاصة الجيل الشاب الذي دائما ما يكون عماد أية حركة تحررية. نحن بحاجة لحركة حقوق إنسان تستقطب القوى الديمقراطية اليهودية في النضال المشترك للمواطنة الجوهرية المتساوية. حركة تعتمد على قاعدة عريضة للتغيير السياسي والاجتماعي. حركة واسعة للعدل الأشمل في البلاد: قوميا واقتصاديا واجتماعيا.

ويمكن الإشارة هنا باقتضاب إلى أربعة عناصر مركزية يُفترض أن تتوفر من أجل ضمان تقدم حركة حقوق الإنسان من محطة نضالية إلى أخرى:

أولاً، الجماهير: يعلمنا التاريخ، والأمثلة عديدة، أن النضالات التحررية للأقليات المظلومة هي نضالات شاقة وطويلة. هي مسيرات وطنية من نوع «المسافات الطويلة». ولا يمكن الادعاء هنا بوجود صفة سحرية جاهزة لنجاح هذه النضالات. إلا أن الحقيقة الأهم تبقى أن المصدر الأساس الذي يمكن التعويل عليه لتطويع هذه النضالات هو الجماهير بعينها ونضالها الدؤوب المبني على القاعدة ومشتق منها.

ثانياً، المضامين: على الحركة أن تضع الطروحات والأفكار الثابتة التي ترسم طريق التقدم والنجاح أمام الحركة. بدون المضامين الصحيحة، تبقى حركة حقوق الإنسان بلا وجهة.

ثالثاً، التنظيم: على الحركة بلورة وتعزيز التنظيم الجماهيري. بدون تنظيم الجماهير، صاحبة القضية، تبقى الحركة بلا الوقود الذي يغذي تقدمها.

رابعاً، العمل السياسي: كل حركة حقوق إنسان بحاجة للعمل السياسي المدروس: برلمانيا، مدنيا وشعبيا. بدون العمل السياسي تبقى الحركة بلا المركبة التي تنقلها من محطة تأثير إلى أخرى.

تكمل هذه العناصر بعضها البعض في مسيرة التقدم، ولا يمكن الاستغناء عن أي منها، كما لا يمكن لأحدها أن تنجح بدون الأخرى. هي حجر الزاوية لكل حركة حقوق إنسان.

كتاب دراسات 2011

في باب المقالات يفتح المحامي علي حيدر نافذة تحليلية على الثورات العربية وجذورها ومآلها من خلال رسم سيناريوهات ممكنة لها. وترصد المربية شيخة حليوى مشهدة اللغة العربية في المدن الساحلية مشيرة إلى نقاط الوهن في تعامل أصحابها معها مؤكدة أهمية مراجعة سياسات المجتمع العربي في هذا الباب. أما د. حبيب بولس فيحاول أن يفكك ظاهرة القراءة وحضور الكتاب في المجتمع العربي وقيمة الكاتب ومكانة الإبداع من خلال مقارنة ما يحصل لنا هنا مع الوضع في المجتمعات العربية الأخرى، ويقترح طرقاً للتعاظم مع هذه المسألة.

وفي باب مراجعة كتاب يتناول د. عبد الرحمن مرعي إصدار بروفييسور محمد أمارة الأخير تحت عنوان «اللغة العربية في إسرائيل - سياقات وتحديات». ويقف عند أهمية الكتاب بمضامينه وأبوابه التي تحاول أن تشرح العوامل التي تشكل المشهد اللغوي العربي في البلاد وتقتراح استراتيجيات عمل لتطوير واقع لغوي مغاير.

وكالعادة يستعرض الكتاب في صفحاته الأخيرة نشاطات مركز «دراسات» وإصداراته ونشاطات ومشاركات المسؤولين فيه على مدار السنة الأخيرة.

وفي الختام لا بد من كلمة شكر لكل من: د. أيمن إغباريه على تحرير ملف تأهيل المعلمين العرب في هذا الكتاب، مرزوق الحلبي على إسهامه في التحرير والأفكار، مهند مصطفى على مواصلة إدارة مشروع هذا الكتاب للعام الرابع على التوالي، وللهيئة الاستشارية لكتاب دراسات على دعمها المهني والمتواصل.

فيما يتصل بقضية الأرض نجد في هذا العدد مقابلة مطوّلة مع بروفييسور أرون يفتحتيل المتخصص في مسائل التخطيط والجغرافية السكانية، تسلط الضوء على تجربته الطويلة في النضال إلى جانب أهالي النقب من أجل حقوقهم في الأرض وإلى استخلاصاته في هذا الباب لا سيما حيال طبيعة المشاركة العربية في هذه النضالات. ونجد في الباب نفسه دراسة نوعية للمحامية راوية أبو ربيعة التي تنفذ بعناد الساعية إلى اكتشاف السرّ إلى عمق قضية الأرض في النقب وتزودنا بمفاتيح لفهم السياسات ووضع البديل لها.

أما ملف التعليم فيتوزع على فصلين. في الأول سلسلة من المعالجات التي تعالج الموضوع من زوايا خاصة. وهناك مقال لد. رنا زهر يفكك منهج اللغة الإنجليزية ويكشف ابتعاد المضامين التي تدرّس عن أهداف المنهج المعلنة. وتذهب طالبة الدكتوراة، سناء أبو صالح في الاتجاه ذاته، فتقف عند مبنى كتب التدريس في موضوع اللغة الإنجليزية وتكشف مدى انحيازها الثقافي ضد الطالب العربي وثقافته. وفي ملف التعليم مذكرة موقف مفضلة وجذرية وضعها مركز «دراسات» على طاولة مجلس التعليم العالي في إطار مناقشته ملف التعليم العالي عند العرب. وتستعرض المذكرة بالتفصيل معيقات النهوض بالتعليم العالي العربي وتوصيات لمواجهتها.

في الفصل الثاني، فصل الملف الخاص، سلسلة من الأبحاث والدراسات حول موضوع تأهيل المعلم العربي في الكليات. تقف نضال هريش وديانا دعبول عند مفصلية وظيفة المرشد التربوي في كليات تأهيل المعلمين وانعكاس فهمه لوظيفته على نوعية التأهيل وشخصية المتأهلين. وتتناول د. كيتي وتد انعكاس فترة التأهيل عند المعلمين الجدد والمتأهلين بناء على بحث نوعي يكشف ثغرات في برامج التأهيل ينبغي مواجهتها. وتقد ربي دعاس في بحث نوعي برامج تأهيل المعلم العربي من خلال التوقف عند تفاصيل برامج التأهيل وقصوراتها في إعداد جيل المعلمين إعداداً كافياً ييسر عليهم الانخراط في عملية التدريس. يتوقف روني راينجولد وإيلانة باول عند تأهيل المعلمين العرب من زاوية الاختلاف الثقافي الذي لا يُراعى عادة، ويقترحان طرقاً للتعامل مع هذا الاختلاف من خلال نظام التعدد الثقافي في الكليات العبرية حيث يتأهل طلبة عرب لمهنة التدريس. أما بحث د. أورلي سيلع ود. نير ريسي فيتناول إحدى الظواهر الإشكالية في عمليات تأهيل المعلمين العرب وهي مسألة الاستقامة الجامعية وانتشار ظاهرة النقل في الاختبارات وإعداد الوظائف كنوع من مواجهة الصعوبة الثقافية واللغوية والمعرفية. ويوصيان بمعالجة الأمر بمسؤولية.